يلام الأمر فتحمل عليها رواية الخبر ولا يقال هلا عكستم لانا نقول هنا مرجح
لحمل الخبر على الامر هو مخالفة الواقع لو حمل على الاخبار قلت ويمكن الجواب
على الزين في هذا التضعيف الذي ابداه لاستدلال بن عبد البر عن
أحد وجهين معا اما الاول وهو لا عتراض من حيث الرواية فلا معنى للرد
بالارسال والضعف المحتمل فيه لانها مسائل اجتهاد الا ان يريد أي
زين الدين ان هذا ارسال الحديث وضعفه هو المانع اذا كان مذهبه
يقتضي ذلك فصحيح واما ان اراد منع غيره من الذهاب الى ذلك فلا
يصح له الا ان ابن عبد البر لا يحمل بالمراسيل ولا بالضعيف المحتمل وأما
الثاني وهو اعتراضه الاستدلال من حيث الدراية وهو حمل الخبر على
الأمر فنقول في جواب الاصل في الخبر والاكثر ان يقر على ظاهره من غير صرف
له عنه الى غيره والتاويل من غير ضرورة لا يجوز والقول بان الضرورة الموجبة
للتاويل عدم صدق الحديث ان حمل على الاخبار مدفوع بقوله ووجود
التخصيص في مدلولات الاخبار صرفها من باب الاخبار الى باب الاوامر
فيحمل الخبر على التخصيص بوجود من ليس بعدل في حمل العلم لا يقال فقد
تولتم الخبر ايضا كما تاولته زين الدين واتفقتم الجميع على اخراج الخبر عن ظاهره
لانا نقول وورد التخصيص في الاخبار العامة اكثر من ورود الاخبار بمعنى
الأمر والتاويل بالحمل على الاكثر اولى من التاويل بالحمل على الاقل كما ذهب
الزين فان قلت فعلى كلام المصنف قد آل معنى الحديث الى الاخبار
بان بعض حملة العلم عدول ولزم من منهوم ان بعضهم غير عدول وهذا لا يتم

دليلا

دليلا لابن عبد البر على مدعاه بان حامل كل معروف بالعناية فيه فهو عدل قلت
بل يتم الاستدلال وذلك لان العام يعمل به على عمومه حتى يقوم دليل على تخصيصه
فمن كان حامل علم معروف بالعناية به فهو عدل حتى يظهر قادح في عدالته ان
قلت الزين لم يحمل على الأمر المجرد ما ذكر ولانه ورد بصيغة الامر في روايته قلت
اجاب اليه بقوله واما رواية ابي حاتم فقد قدمت خطاب للزين انها عدلك
ضعيفة وذلك لانه قال الزين ورواه ابو حديث يحمل هذا العلم من كل خلف
عدوله ابن ابي حاتم في مقدمة كتاب الجرح والتعديل وابن عدي في مقدمة
الكامل وهو مرسل ومعضل ضعيف انتهى ولم يتقدم للمصنف نقل الزين
تضعيفه عن ابي حاتم ويزيدك على ذلك انها معلولة لمخالفة جميع الرواة كلهم
رواه لفظ الخبر فالوهم ابعد عن الجماعة والله اعلم فيكون الواهم من رواه
بلفظ الامر وحينئذ فيتم الاستدلال بالحديث لابن عبد البر ثم ان
ما ذهب اليه ابن عبد البر وابن المواق هو الذي عليه عمل الموافق والمخالف في
اللغة عن اللغويين واخذ الفقهاء عن المفتين واخذ الفقه ومذاهب
العلماء عن شيوخ العلم وقد بينت ذلك في العواصم بيانا شافيا فليطالع فيه
في الجزء الاول من العواصم فانه قال بعد ايراده للحديث الاول واستيفاء
الكلام عليه بما ذكره هنا ما لفظه الاثر الثاني قول رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين رواه ابن عباس وابو هريرة
ومعاوية كلهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحديث ابن عباس اخرجه الترمذي
وقال حديث صحيح وحديث ابي هريرة ذكره الترمذي تعليقا وحديث معاوية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)